



مركز المسبار للدراسات والبحوث

Al Mesbar Studies & Research Centre

ما بعد قطر

السياسات القطرية وحافة الهاوية

الكتاب 132 ديسمبر (كانون الأول) 2017

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

«ما بعد قطر» أو نهاية الثورية الجديدة

محمد الحدّاد*

ينبغي أن لا تؤخذ عبارة «ما بعد قطر» على معنى الشتيمة والاستنقاص، ولا أن تنزل في أدبيات السجال والهجاء. هذه العبارة توصيف لمرحلة إقليمية متجهة نحو النهاية، لها خصوصياتها وأسبابها وتداعياتها، وهي جديدة بأن تحلّ بكلّ موضوعية وتستنّج منها العبر والدروس بما يفيد الجميع.

(* أكاديمي وباحث تونسي، أستاذ كرسي اليونسكو للأديان المقارنة (تونس).

عن أي إصلاح نتحدّث؟

مسار الإصلاح في المنطقة كان منشوداً ومطلوباً، لكن هل اتجه الوجهة الصحيحة التي تفيد شعوب المنطقة وتحقق لها أهدافها وتشبع طموحاتها؟ أم إنه حاد عن الطريق وأسهم في تعميق الشرخ وترسيخ الأزمات؟ وما هي مسؤولية السياسات القطرية في ذلك؟⁽¹⁾.

ثمة اليوم من يريد أن يطرح المسألة من زاوية مغلقة: إما أن تكون مع «الثورات العربية» أو أنك ضدّ الإصلاح والتغيير. لكن الحقيقة أنّ الثورة حالة قصوى واستثنائية من الأزمنة تحصل في مجتمعات تنغلق فيها سبل الإصلاح، فهي انفجار لوضع فقد القدرة على التواصل. لكنّها لا تضمن في ذاتها تحوّل الوضع إلى الأحسن أو إلى الأسوأ. والحاسم في الأحداث ليس الثورة في ذاتها، وإنما طريقة إدارتها والاستفادة منها. والثورة مجرد وسيلة بينما الإصلاح هو الغاية، والثورة ليست أفضل السبل للإصلاح لأنها تؤدّي إلى الكثير من المساوئ والعنف، لكنها تفرض نفسها كلّما تعطلت سبل الإصلاح.

ليس من الضروري أن نختار بين الإمكانيتين المطروحتين، ولا من المنطقي أن يبرّر كلّ شيء باسم الثورة، إلاّ لدى الشعبويين الذين نسوا بسرعة أننا كنا قد عشنا موجة ثورية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، أشبعتنا شعارات ووعداً لم يتحقق منها شيء، وبمثل ذلك يبشر مصير الثورات الحالية. فالسؤال الرئيس ليس الموقف من الثورة بل تقييم ما تحقق من التغيير في البنى العميقة التي كانت تحول دون تقدّم المنطقة في تحقيق طموحات أبنائها. من هنا يمكن أن يحاسب كل طرف حسب مساهمته في تحقيق المقصود أو تعقيد الأمور بما يصبح حائلاً دونه.

(1) التخوف من الخلط بين الإصلاح الحقيقي والإصلاح الزائف والمسقط كان قد عبّر عنه بصفة مبكرة المفكر العربي الكبير محمد عابد الجابري في كتاب يحمل عنوان «في نقد الحاجة إلى الإصلاح»، وقد صدر سنة 2005.

كان النظام الإقليمي قد تشكل في ظروف الحرب الباردة، وانقسمت السياسات العربية بين مساند للكتلة الاشتراكية والكتلة الغربية، واتخذ أصحاب الموقف الأول عبارة «ثورة» تسمية مفضلة لديهم، وإن كان من المفارقات اليوم أن موجة الثورات الحالية قد قامت في العديد من البلدان التي قادت ثورات الخمسينيات والستينيات، وخرج من التاريخ والوجود، آخر «قائد» ثوري عربي، العقيد القذافي، بفعل ثورة جديدة. وعلى الرغم من هذا الانقسام في السابق، بين أنظمة مصنفة على أنها محافظة وأخرى على أنها ثورية، فقد ظل النظام الإقليمي متمسكا ببعض الثوابت المشتركة، مثل العروبة والقضية الفلسطينية والمحافظة الاجتماعية.

مع نهاية الحرب الباردة، ضعفت هذه الثوابت بدورها: غزو النظام العراقي للكويت قضى على آخر نفس من آمال الوحدة العربية التي لم تكن من الأصل واقعية ولا قابلة للتحقيق، والتفاوض السري بين الفلسطينيين والإسرائيليين وراء ظهر العرب قضى على الانسجام حول القضية الفلسطينية، والمحافظة الاجتماعية أصبحت تواجه التحدي القاسي للعولمة والقنوات الفضائية والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

أصبح بديهيا أن النظام الإقليمي في حاجة إلى تغييرات يفرضها العصر، لكنه لا يحتاج إلى أيديولوجيا ثورية جديدة، ولا إلى «بلد» طلائعي لقيادة المرحلة الجديدة، فقد انتهى عصر هذه الدعاوى. وكل مشروع للتغيير لا يأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى سيسير في عكس حركة التاريخ ولن يفعل أكثر من إعادة مآسي الماضي القريب في قوالب جديدة.

ثمة معطى آخر لا بد من التذكير به: لقد ترتب على نهاية الحرب الباردة منتصرون ومنهزمون، هكذا كان الأمر في العالم كله، فلماذا تكون المنطقة العربية استثناء في هذا المجال؟ المنهزمون هم الأنظمة الثورية التي أشبعت المواطنين شعارات دون فائدة. هذا قضاء التاريخ الذي لا راد له. منذ تسعينيات القرن الماضي، سقطت كل الأنظمة الثورية في العالم، وتحولت الصين إلى محرك للاقتصاد الرأسمالي العالمي، واتجهت كل البلدان الثورية سابقا إلى تعديل أنظمتها بمقتضى

المتغيرات العالمية، وما سوى ذلك حالات شاذة لا عبرة بها، على غرار كوبا وكوريا الشمالية.

إذا سلّمنا بالمصطلحية القديمة التي كانت تقسم النظام العربي إلى أنظمة ثورية وأنظمة محافظة، فلا مناص من أن نسلم بأن هذا التقسيم كان ينبغي تجاوزه منذ سقوط حائط برلين، لكن يبدو أننا بقينا نواجه المأزق ذاته: خطاب يحافظ على الشعارات الثورية والوعود غير القابلة للتنفيذ، من صنف إلغاء الحضور الأمريكي في المنطقة، ورمي اليهود في البحر، وإنشاء الدولة القومية الجامعة أو الخلافة الإسلامية، وهو يحول دون قيام إصلاح واقعي يعمل على إدماج المنطقة في العالم، مع المحافظة على مصالحها والإيمان بقدرتها على التفاعل مع العالم تفاعلا إيجابيا وبنّاء، بما يطلبه ذلك من تغييرات داخلية لا بدّ أنها شاقة ومؤلمة.

خدعة السياسات القطرية تنزلت في الخلط الذي لم يقع الاهتمام في البداية بتداعياته وخطورته. في البداية، كان ثمة في هذه السياسات ما يغري المواطن العربي الذي ينشد التغيير، والذي تدغغه في الآن ذاته بقايا الخطابات الثورية القديمة التي عاش على وقعها عقودا. لكن في المحصلة، هل استفاد هذا المواطن من هذه الخطابات؟ وهل أفادته هذه الخطابات في تحقيق ما يصبو إليه؟ أم إنه ظلّ أسير الثورة التي تجاوزها العالم بسقوط حائط برلين؟

على سبيل المثال، أسهمت قناة «الجزيرة» في توجيه الاهتمام بالقضية الفلسطينية وشدّ المواطن العربي لمتابعة وقائعها، ولكن هل أسهمت السياسات القطرية في إيجاد حلول واقعية لهذه القضية وتخفيف معاناة أصحابها؟ وهل حال الفلسطينيين أفضل لأن القناة تعرض يوميا وقائع مآسيهم إلى أن أصبحت تمرّ مرور الكرام أمام المشاهد بسبب الرتابة وغياب الأفق؟ ثم هل تحدثت قناة «الجزيرة» يوما عن العلاقات التي أقامتها السياسات القطرية مع إسرائيل واللقاءات السرية والعلنية؟، وهل ناقشت، على قاعدة الرأي والرأي المعاكس، خفايا تلك العلاقات وأبعادها عليها وعلى جيرانها؟

كذلك أجبّت القناة المشهد العراقي وأشبعّت مشاهديها بصور مآسي العراقيين، ثم ماذا استفاد العراقيون من ذلك؟ ما حصل أنّ الصراع في العراق بين الشيعة والسنة أصبح أكثر حدّة من الصراع بين العراقيين والاحتلال، ثم انتشر ليجثم على مجتمعات مجاورة تعايشت فيها الطائفتان قرونا طويلة قبل أن توجّج العداوات بينها من جديد. ثم هل تحدثت القناة يوما عن قاعدة «العديد» وهي أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة؟ وهل قامت بتحقيقات استقصائية عن دور هذه القاعدة وما تقدمه من إسناد للقوات المحتلة للعراق؟⁽²⁾

لم تكن السياسات القطرية سياسات تتسم بالازدواجية فحسب، بل كانت سياسات تدفع المتلقّي العربي إلى أن يصاب بالسكيزوفرنيا (ازدواج الشخصية)، فهو معرّض لاستهواء المقاربات العاطفية والانفعالية والمزايدة في قضايا الكبرى، يشعر معها بالحياة والنخوة، لكنه يظل أسير الشعارات لا يخرج منها إلى الفعل العملي وإنجاز المأمول.

من كأس العالم إلى الثورات العربية

إذا كان معنى الإصلاح والتغيير أن يعيش الناس على الشعارات والانفعالات، فلا شك أنّ السياسات القطرية قد حقّقت من ذلك الكثير، وربما تجاوزت «المكاسب» التي حققتها في السابق إذاعة «صوت العرب» أو مؤسسات الدعاية البعثية التي رعاها بقايا من النظام النازي.

الإنجاز الأكبر الذي حقّته السياسات القطرية هو الحصول على تنظيم كأس العالم لكرة القدم في بلد ليس من تقاليده الاهتمام بهذه الرياضة ولا مناخه يهيئّه لذلك. ويتوقع صرف (200) مليار دولار لمؤسسات أغلبها غربية من أجل حدث لن يتواصل أكثر من شهر واحد. أما الإصلاح والتغيير فليس عملية دعائية يمكن أن تدار مثل شراء تنظيم كأس العالم، مع أن ما صرف من أجل هذا أكبر بكثير مما صرف من أجل ذلك.

(2) يلاحظ أن الحركات الإسلامية قد أقامت الدنيا وأقعدتها عندما وجدت سابقا قاعدة أمريكية بالملكة العربية السعودية، لكنها تعاضت عن الأمر عندما أنشئت قاعدة «العديد»، وهي الأكبر في المنطقة، بما يؤكد تسويق المواقف في هذه المسألة وفي غيرها.

بعد أسابيع قليلة من الفوز بتنظيم كأس العالم الذي لن يفيد قضايا الأمة في شيء، اندلعت الثورات العربية فجاء التعامل معها بالكيفية نفسها: تأجيج المشاعر والعواطف والمزايدة في الشعارات دون رسم أفق لهذه الثورات، لأن المقصود لم يكن يتعدى توظيفها للاستفادة منها.

إذا افترضنا أن هذه الثورات كانت ذات طبيعة اجتماعية، كما يذهب بعض الدارسين، فإن قطر التي تملك أكبر مخزون غازي في المنطقة، ويتمتع مواطنوها بأعلى المداخل في العالم، لم يكن لديها خبرة في إدارة الأزمات الاجتماعية وتقديم الحلول الكفيلة بمحاربة الفقر والبطالة، لا سيما في بلدان تعدّ شعوبها بعشرات الملايين.

وإذا افترضنا أن هذه الثورات كانت ذات طابع ديمقراطي، كما يذهب إلى ذلك باحثون آخرون، فإن قطر لا تختلف في شيء عن التنظيمات السياسية في المنطقة، ولا هي خبرت الديمقراطية بفضائلها ومصاعبها، كي تقدّم للآخرين دروساً في هذا المجال وتساعدهم على إرساء نظم ديمقراطية مستقرّة.

لم يكن للسياسات القطرية أن تقدّم لهذه الثورات غير الثرثرة وتأجيج العنف، وبعض إعانات من هنا وهناك لا ترقى لما يصرف لتنظيم كأس العالم لكرة القدم، مع المراهنة على تيارات دون أخرى، بما يحوّل الدعم إلى تدخّل سافر في شؤون الغير. ويعلم الجميع أنّ الإسلاميين لم يكونوا مفعّري هذه الثورات ولا زعماءها في الأصل، لكنّ الدعم الكبير الذي حظوا به كان أحد العوامل الأساسية في جعلهم يسيطرون على هذه الثورات ويوجهونها بما يخدم رؤاهم ومصالحهم ومصالح داعمهم.

لقد اتضح مع الأيام أنّ الدعم السخي لحركات الإسلام السياسي كان دون فائدة، لأنّ هذه الحركات عاجزة عن إدارة الدول، أو تقديم حلول للمشاكل الاجتماعية التي دفعت إلى الاحتجاج، فضلاً عن أنه فتح الباب للمزايدة داخل هذه الحركات، وفسح المجال للأجنحة الأكثر تطرفاً وعنفاً كي تستفيد من أجواء الحرية لتخزين الأسلحة وتدريب الإرهابيين. وترتب على تنامي العنف والإرهاب في المنطقة

مزيد من تكبيل اقتصادياتها بالنفقات الأمنية، وانهيار قطاعات أساسية منها مثل السياحة والاستثمار الخارجي، فتفاقت حدة المشاكل التي كان يرجى حلها، وتحوّلت الأوضاع في أكثر من بلد إلى حرب أهلية سافرة. فهل ما يشاهد اليوم أمام أعيننا وأعين العالم من دمار وآلاف القتلى وملايين المهجرين وانهيار بلدان بكاملها يمكن أن يعدّ لدى العقلاء «ربيعاً»؟

سيتطلب الأمر سنوات، بل عقوداً، لإصلاح بعض ما أفسدته السياسات المغامرة، وتحقيق الإصلاحات الحقيقية بالحكمة والتدرّج، بدل الفرق في الشعارات الزائفة. ولقد بدأ هذا المسار، وسيكون عسيراً، بسبب حجم الخسائر والكوارث الموروثة عن المرحلة السابقة.

الأقانيم الثلاثة للتلاعب بالعقول العربية

ويتطلب نجاح هذا المسار، ضمن متطلبات أخرى عديدة، التخلص من الأيديولوجيا الثورية الزائفة التي لم يصنعها الإعلام المغامر فحسب، بل صنعها أيضاً مؤسسات «ثقافية» تخصصت في التلاعب بالعقول العربية على مدى السنوات الماضية، ومثلت أقانيم الثورة الجديدة.

فأولها في ميدان الفكر، هو الدكتور عزمي بشارة. من المفيد أن نرجع بالذكرى إلى منتصف التسعينيات من القرن العشرين، عندما برز هذا الاسم بمناسبة حادثة يجدر التذكير بها اليوم، وهي ترشحه لعضوية الكنيست الإسرائيلي، وما تلا ذلك الحدث من سخط عارم وإدانة قاسية في البلدان العربية بلغت حدّ التخوين لهذه الشخصية ذات التوجه القومي آنذاك. وللتاريخ، كان كاتب هذه السطور بين مجموعة صغيرة من المثقفين الذين انبروا للدفاع عنه آنذاك، على صفحات «الحياة» اللندنية، داعين للانفتاح على تجارب أخرى في المقاومة بعد أن تأكد فشل حلول مواجهة العسكرية مع إسرائيل. ويجدر التذكير بأن الدكتور بشارة الحامل للجنسية الإسرائيلية ظل آنذاك نائباً في الكنيست من سنة 1996 إلى سنة 2007، ثم خرج إلى سوريا وانتقل من النقيض إلى النقيض وأصبح يدافع عن الخطّ المتشدّد للمقاومة،

الممثل في النظام البعثي وحزب الله الشيعي. ثم انقلب بقدرة قادر على مواقفه مرة أخرى وترك السوريين وفضل الاصطفاف مع قطر التي كانت تقييم علاقات رسمية مع إسرائيل، وتواصل ولاؤه لها عندما أصبحت أكبر داعمي الحرب ضد النظام السوري، الذي طالما استمات السيد بشار في الدفاع عنه واعتباره رمز العزة العربية والمقاومة للمشروع الصهيوني.

هذا التناقض البارز في المواقف، والانتقال من النقيض إلى النقيض أكثر من مرة، وتأسيس المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بتمويلات قطرية ذات درجة من السخاء غير مسبوقة، وتحويل هذه التمويلات الضخمة للدعاية لشخص بشار، وتقديمه على أنه المفكر العربي الذي لا يشق له غبار ولم يجد الدهر بمثله، وتهميش أعمال المفكرين العرب الكبار مثل: أدونيس، وعبدالله العروي، ومحمد عابد الجابري، ومحمد أركون، وجورج طرابيشي، إلى حد النسيان، والفرص على كل المتعاملين مع المركز اعتبار بشار المرجع في كل المواضيع والمحاور، واعتماد باحثين تُشترى نتائج أبحاثهم لتُنشر ضمن كتب تحمل حصريا اسم عزمي بشار، وافتتاح ندوات المركز ومؤتمراته بمحاضرات الدكتور بشار التي لا يتلوها نقاش، والفصل بينه وبين الحاضرين من زملائه المشاركين الذين لا يقابلونه إلا بعد طلب مواعيد مسبقه معه، هذه وغيرها كثير هي من المظاهر التي لم تعرفها الثقافة العربية حتى مع أكبر مثقفيها المعاصرين. فباسم الدفاع عن الديمقراطية، أسس الدكتور عزمي ومركزه دكتاتورية فكرية غير مسبوقة تستند إلى قوة المال واضطرار العديد من الباحثين، لا سيما من بلدان الثورات العربية، إلى القبول بالشروط المهينة للعمل والكتابة بسبب الأوضاع الصعبة التي تردت فيها بلدانهم وجامعاتهم.

وعلى الرغم من ملايين الدولارات التي صرفت للنفخ في صورة الدكتور بشار، ودعم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، وعلى الرغم من استقطاب مجموعة صغيرة من الباحثين المعروفين، ومجموعة أكبر بكثير من الباحثين الشبان الذين وقع السطو على نتائج أبحاثهم، على الرغم من ذلك كله، لا يمكن القول: إنه قد برز مشروع فكري حقيقي يضاهاى المشاريع التي

طرحها في السابق المفكرون العرب الذين كانوا يعملون دون دعم مالي، على غرار العروي أو أركون أو الجابري، بل إن مؤلفات الدكتور بشارة قبل المرحلة القطرية كانت أفضل بكثير من كتاباته بعدها. وإذا ما وُضِعَ يوماً تاريخ للفكر العربي المعاصر، فلن يتجاوز ذكر الدكتور بشارة فيه بعض الكلمات، ولن يضاها مكانة المثقفين الكبار من الذين ذكرناهم ومن غيرهم.

وثانيها في الميدان الديني، هو الشيخ يوسف القرضاوي. هذا المصري المنتمي للإخوان المسلمين كان قد غادر بلده في ظروف المواجهة بين الإخوان والنظام الناصري، وأقام ببلدان الخليج وجمع ثروة طائلة بالمساهمة فيما يدعى بالمصارف الإسلامية، وهي تمثل في ذاتها خديعة كبرى، وتقوم - في الغالب - على التلاعب بالألفاظ والأحكام لإضفاء الشرعية على عمليات مالية لا تختلف - في الغالب - عن غيرها من العمليات المصرفية. لكنه أيضاً قد استهوى العديد من القراء ببعض كتاباته التي تضمنت بعض النقد للخط التقليدي للإخوان، وأسلوبه المتحرر من بعض ثقل الكتابة الفقهية التقليدية. إلا أننا إذا دققنا النظر في هذه الكتابات وجدناها في الحقيقة من الصنف ذاته، تخلط بين الموقف الفكري والفتوى، وبين الاستدلال وترهيب الخصم بأحكام التكفير، وتصرّ على أن نهضة الإسلام والمسلمين مختزلة في برنامج حسن البناء ورسائله. فهو لم يكن يفعل أكثر من السعي إلى نقل الزعامة الإخوانية إلى شخصه، وهذا ما نجح فيه لاحقاً من خلال تأسيس ما يدعى بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ولا يشكُّ أحد أنه أنشئ بتمويلات قطرية ضخمة، ليزاحم المؤسسات الإسلامية المعبرة عن مواقف الدول، على غرار منظمة المؤتمر الإسلامي، ويصبح أداة بيد دولة واحدة يخدم مصالحها لا غير، ويتقدم إلى الولايات المتحدة على أنه الممثل الشرعي للإسلام، على شكل تمثيل بابا الكنيسة الرومية للمسيحية الكاثوليكية، وقد استطاع فعلاً أن يفرض نفسه محاوراً رسمياً باسم الإسلام مع ممثلين رسميين من الإدارة الأمريكية، دون أن ينال تفويض المسلمين. وأثناء بداية الأزمة السورية، دعا الشيخ القرضاوي على رؤوس الملائم الإدارة الأمريكية للتدخل عسكرياً ضد نظام الأسد؛ مقابل ضمان المسلمين مصالح إسرائيل وأمنها، قائلاً

بالحرف الواحد: «نريدها أن تقف وقفة لله»!⁽³⁾

وكان للقرضاوي دور بارز في تحويل الثورات العربية من احتجاجات اجتماعية وشعبية ضد الاستبداد والبؤس، إلى ثورات دينية على الطريقة الخمينية. فمباشرة بعد انتصار الثورة التونسية، دعا التونسيين من منبر خطبة الجمعة إلى إلغاء الدستور والقانون المدني باعتبارهما علمانيين، واستبدلتهما بتطبيق الشريعة. وفي بلده مصر، عاد بعد الثورة ليؤم المصلين في ميدان التحرير، ويعتمد إخراجا يذكر بعودة الخميني إلى إيران سنة 1979. أما في سوريا، فكان له الدور الأكبر في تحويل الثورة إلى جهاد ديني، وإغراء المئات بالقدوم إلى سوريا بدعوى الجهاد، والكثير منهم مجرمون استباحوا دماء المدنيين الأبرياء، وانتهكوا أعراض النساء والبنات على أنهن من سبايا الحرب. وقد أفتى القرضاوي بأن الجهاد في سوريا فرض عين ومن لا يقاوم من السوريين نظام الأسد يعدّ مناصرا له، في وقت كان فيه أغلب السوريين واقعين بين مطرقة الدكتاتور الأسد وسندان «القاعدة» و«داعش» ولم يكن لهم حافز على مناصرة أحدهم ضد الآخر. وحرّض على عالم دمشق البارز الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، واعتبره من علماء السوء الذين شرعوا لنظام الأسد، وقال في خطبة بثت على قناة «الجزيرة»: إن حكم علماء السوء هو حكم الطغاة إذا لم يصرحوا بمعارضتهم، ومعلوم أن البوطي قد قتل بتفجير وهو معتكف في مسجده بدمشق. واعتبر القرضاوي أن المساندة الروسية للنظام السوري هي مساندة نظام كافر لنظام كافر، وكأن الولايات المتحدة و«القاعدة» و«داعش» أطراف مسلمة. وبعد أن كان الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين يدعو إلى التقريب بين المذهبين السني والشيوعي، وكان أحد نواب رئيسه القرضاوي شخصية شيعية، انتقل الموقف من النقيض إلى النقيض، وأصبح يقود حملات المقاومة ضد الغزو الشيعي للسنة ويكفر الشيعة ويشجع على جهادهم.

(3) يمكن مراجعة التصريح على اليوتيوب من خلال الرابط التالي مثلا:

<https://www.youtube.com/watch?v=dTo7m4ZMvSI>

وللتذكير، فإن القرضاوي كان قد حظي بضيافة الأسد سنة 2008 واعتبره قائد المقاومة ضد إسرائيل، وحظي سنة 2009 بضيافة زين العابدين بن علي وصرح بأنه اطمأن على الإسلام في تونس تحت حكمه، ولم يعلن عن مساندته الثورة التونسية إلا بعد أن تأكد من انتصارها النهائي.

وأخيراً، ثالث هذه الألقاب طارق رمضان، وهو الشخص الذي تعهد بإعادة صياغة أطروحات الإسلام السياسي في قالب غربي ومتفلسف، يمكنها من أن تقتحم الخطاب الثقافي الغربي وتحظى بالحضور والتمثيلية⁽⁴⁾، وقد حقق في ذلك نجاحات واضحة بفضل مواهبه في التواصل، ولكن أيضاً بفضل التمويلات الضخمة المخصصة له، على غرار «مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق» بالعاصمة القطرية، وكراسي الدراسات التي أنشئت له في بلدان أوروبية بتمويلات قطرية، بالإضافة إلى الاستفادة من اللوبي الإخواني القديم في أوروبا الذي أسسه والده سعيد رمضان (السكرتير السابق لحسن البنا) وكان قد لجأ إلى ألمانيا في الستينيات من القرن العشرين.

طارق رمضان شكل دون مضمون، أو بالأحرى هو شكل جديد ومضمون رث قديم ومستعاد. هو جذاب بفضل قدراته التواصلية، مشافهة وكتابة، لكنه لا يفعل أكثر من ترميق الأطروحات القديمة للإسلام السياسي وإعادة تعليبها في إخراج جديد. يتفادى دائماً الوضوح والصراحة في المواقف، ويقدم خطابات ذات طبقتين، يمكن أن تقرأ بمعنىين مختلفين حسبما يكون المتلقي مسلماً أو غريباً. لا يمكن إنكار أن ذلك يحتاج إلى ذكاء وبراعة، لكنه لا يتقدم بالقضايا المطرحة ولا بوعي المخاطبين وفهمهم، لأنها قضايا حارقة تحتاج اليوم وأكثر من أي وقت مضى، درجة عالية من الوضوح والحسم، كي نخفف من الأزمة بين المسلم وعالمه المعاصر، ونجعلهما يلتقيان لقاء إيجابياً، ويتحاوران حضارياً بعيداً عن المواجهة والعدائية، ولن ينجح حوار بالخطابات المراوغة وأنصاف المواقف.

(4) أسهم -مثلاً- في برامج حول اندماج المسلمين ومقاومة الإرهاب مع الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ومدينة روتردام الهولندية، وسجل سبقاً عندما اختاره الفيلسوف وعالم الاجتماع إدغار موران للمحاورة بصفته ممثلاً عن الحضارة الإسلامية.

ثم إن كتابات طارق رمضان تشبه كتابات عزمي بشارة، من جهة أنها تغيب المفكرين الآخرين، وإذا أحالت على بعض الكتاب فهم - في الغالب - من رموز الإسلام السياسي، وإذا تعاملت مع كبار المفكرين العالميين، فهي تتعامل معهم على أنهم ممثلون للغرب وليسوا أقطاباً للفكر العالمي. هكذا تستعيد كتابات رمضان البنية العميقة للخطاب الأيديولوجي، بصفته خطاباً يقطع مع الآخر، ويزعم أنه يبدأ من الصفر لأنه يحمل الحقيقة كاملة، ويعيد إنشاء العالم من عدم، وسيقدم البديل عن «الجاهلية الجديدة».

طارق رمضان عمل أيضاً على فرض تاريخ للفكر العربي والإسلامي المعاصر يقسمه إلى قسمين: أحدهما يمثل الأصالة ويبدأ من رواد حركة النهضة إلى الأصولية الإسلامية، والثاني يمثل التغرب والعمالة ويجسده العلمانيون. هذا التقسيم بدائي وغير علمي، لأن فكر النهضة العربية كان في رافد منه إصلاحياً دينياً وفي رافد آخر علمانياً، ولم يكن في كل الحالات أصولياً، وإنما نشأت الأصولية الدينية مع حركة «الإخوان المسلمين» التي أعلنت منذ تأسيسها موقفاً عدائياً للرافدين، متهمة الإصلاح الديني بأنه تحريف للإسلام وتقرب من الغرب، ومتهمة العلمانية بأنها عمالة للاستعمار. لكن التاريخ أعقد من ذلك بكثير، وعملية الملاءمة بين التراث والحضارة الحديثة هي محور الفكر المعاصر لدى الجميع فيما عدا الأصوليين، والعديد ممن يدعوهم الإسلام السياسي بالعلمانيين كانوا من رموز مقاومة الاستعمار، فيما لم يكن للإسلام السياسي دور بارز في حركات التحرر الوطني. بل على العكس، شوّس الإسلام السياسي على تلك الحركات بإثارة المشاكل والإحـن بين الأغلبية المسلمة والأقليات، عندما رفع شعارات الأسلـمة وتطبيق الشريعة وتحويل المقاومة الوطنية إلى جهاد ديني، وشجعتة القوى الاستعمارية للاستفادة من نتائج ذلك، وما حصل بين حزب «الوفد» وحركة «الإخوان» في مصر تكرر في أكثر من سياق.

ومع الأسف، بالنظر إلى تراجع اهتمام الجامعات ومراكز البحث الغربية بالبحث العلمي في التاريخ العربي والإسلامي الحديث، ونهاية جيل الباحثين الكبار، نجحت كتابات طارق رمضان في التسرب والتغلغل والتموقع في المؤسسات البحثية

الغربية، ومنها إلى مواقع القرار السياسي في الغرب، وأصبحت توجه السياسات عبر خبراء نقلوا دون تمحيص وتأثروا دون تثبت.

استعادة الوعي

المطلوب اليوم استعادة الوعي في المجالين السياسي والفكري

سياسياً، لا بدّ من تشجيع مسار مفاوضات الرياض الهادفة لعزل المعارضة السورية الراديكالية واستمالة المعتدلين؛ كي تتوقف كارثة إفناء شعب بأسره وجد نفسه دون ذنب منه بين مطرقة النظام وسندان الإرهاب القاعدي والداعشي، وكي تتوقف صناعة الإرهاب على الأراضي السورية ثم تصديره إلى بلدان المنطقة، كما هو حاصل منذ سنوات. ولا بدّ من تشجيع «المصالحة» الفلسطينية التي ستؤدي إلى إبعاد «حماس» عن المعابر مع مصر وإيقاف تسلل إرهابييها للقيام بعمليات ضدّ الجيش المصري والمدنيين الأبرياء في مصر. ينبغي أن تجفف منابع الإرهاب في المنطقة كي تتوقف حملة استنزافها، وأن يسود منطق النظام الدولي القائم منذ «سلام وستفالي» في القرن السابع عشر، على مبدأ سيادة كل دولة على أراضيها وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للآخرين، ومن باب أولى عدم فرض زعامتها على الآخرين، والقطع مع نظرية البلد الطلائعي الذي سيقود الثورة الشاملة، بل القطع مع فكرة أن تكون كل بلدان المنطقة لوناً واحداً وسياسة واحدة، فلكل بلد تاريخه وخصوصياته، والتعاون مطلوب ولكن ليس على أساس الوحدة الكاملة والانصهار القسري وتفعيل المشاريع الأيديولوجية التي أثبتت إفلاسها، من صنف الوحدة العربية والخلافة الإسلامية.

وثقافياً، لا بدّ من مقاربة جديدة تعيد كتابة التاريخ الفكري المعاصر كتابة علمية، تتأى به عن التوظيف الأيديولوجي والتقسيم الاستقطابي لتبرير الإسلام السياسي والثورية القومية، وتعيد الاعتبار للمثقفين الكبار الذي لم يحظوا بالتمويلات الضخمة والآلات الدعائية، تلك التي وضعت على ذمة الكتاب الأيديولوجيين، فجعلتهم يمارسون إقليمياً تأثيراً لا يتناسب مع وزنهم الفكري،

والأخطر من ذلك أنهم أصبحوا مؤثرين في دوائر القرار العالمية، إذ نعلم جميعاً أن هذه الدوائر لا يمكن الوصول إليها بقوة الحجة والدليل فحسب، بل لا يمكن الوصول إليها أصلاً دون توفير الآليات المناسبة لذلك.

ثمة اليوم إمكانات هائلة متوافرة في المنطقة، يمكن أن تسهم إسهاماً إيجابياً في استعادة استقرارها، وإبعاد شبح الفوضى والإرهاب والدمار عنها، وتوحيد طاقاتها وأموالها المنفقة حالياً في النزاعات والحروب لتحسين الواقع اليومي لمواطنيها، وإعطاء الأمل لأجيالها القادمة والانخراط في النظام العالمي من موقع المساهمة الفعالة والمنافسة الذكية.

لقد كانت المنطقة في القديم مهد الأديان الكبرى، وتحوّلت في العصر الحديث إلى أرض توريد الأيديولوجيات واليوتوبيات، عاشت عقوداً على أوهام القومية النقية، ثم عقوداً أخرى على وهم الإسلام السياسي. ثم مع بداية الألفية الثالثة، وفي الوقت الذي كانت أصوات كثيرة تبشر بنهاية الأيديولوجيات، عاشت «صرعة» جديدة اختلطت فيها بقايا القومية وأوهام الإسلام السياسي مع نتائج العولة المتوحشة ودعاوى نهاية التاريخ بانتصار الليبرالية، يضاف إلى ذلك كله خليط غير واضح المعالم من تدخلات أجنبية ولوبيات مالية ومصالح متشابكة. لقد بدأ مع الألفية الثالثة اختبار النظريات الجديدة في هذه المنطقة العريقة وكأن شعوبها فئران مخابرة. جاءت الدفعة الأولى مع احتلال العراق الذي كان مدمراً، لأنه لم يتوقف عند حدّ إزاحة نظام حاكم، على غرار ما حصل مع ألمانيا واليابان إثر الحرب العالمية الثانية، بل تعدّاه إلى تدمير مقومات الدولة الوطنية واختبار منظومة حكم تقتل المواطنة لحساب الطائفية، بدل تمهيد الطريق لقيام وطن حديث. ثم جاءت الدفعة الثانية مع ما دعي «الربيع العربي»، وقد بدأ مبشراً بالحرية والكرامة، لكنه سرعان ما تردّى في أتون العنف والإرهاب والفوضى، وطفّت المصالح والرؤى الخارجية على آمال الشعوب وأحلامها، فأصبح كلّ شيء يدار من الخارج⁽⁵⁾.

(5) محمد، الحدّاد: لنحلم بغد أفضل، صحيفة الحياة، 26 نوفمبر (تشرين الثاني) 2017.

لقد حان الوقت اليوم ليتوقف كلّ هذا النزيف

نحن على أعتاب مرحلة جديدة، مرحلة «ما بعد قطر»، وقطر ستكون جزءاً منها عندما تتخلّى عن أوهام العظمة وتعود إلى محيطها الطبيعي، الخليجي والعربي، فقد انتهت «صلاحية» خطابات الشحن العاطفي والأيديولوجي وادعاءات القيادة الموهومة.